مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9648

الاثنين، 10 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة تشاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2024/420)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room A0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2024/420)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/420، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بخالص التهنئة، على رئاستكم لمجلس الأمن، وأن أتمنى لكم كل النجاح في ذلك العمل.

يسرني أن أقدم إلى المجلس اليوم التقرير السادس والعشرين للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الوارد في الوثيقة S/2024/420. وأرحب بمشاركة سعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في أعمال المجلس.

خلال الأشهر الستة الماضية، التي زرت خلالها رواندا وبوروندي وتشاد وسان تومي وبرينسيبي وأنغولا والكاميرون، شهدت منطقة وسط أفريقيا بعض التطورات الإيجابية والمشجعة إلى حد كبير. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بدول المنطقة دون الإقليمية على جهودها والتزامها بالعمل لضمان عودة النظام الدستوري في تشاد وغابون، ولا سيما من خلال الدعم الذي يقدمه الرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ويسرني أن أشير إلى أن تشاد أنهت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المرحلة الانتقالية، باعتماد دستور جديد عن طريق استفتاء في كانون الأول/ديسمبر 2023 وإجراء انتخابات رئاسية في 6 أيار/مايو. ووفقا لعدة مراقبين، سارت الانتخابات بسلاسة، على الرغم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة، التي كانت مؤسفة بالتأكيد، ولكنها لم تؤثر على انتظام الانتخابات أو مصداقيتها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه نظرا للبيئة الصعبة في تشاد في الوقت الراهن، هناك حاجة إلى مواصلة دعمنا للسلطات التشادية في جهودها لتحقيق الاستقرار، خاصة في هذا المرحلة الجديدة من تاريخ البلد. ولهذا السبب نعتزم دعم المحادثات مع الجماعات السياسية – العسكرية التي لم توقع على اتفاق الدوحة للسلام بغية البناء على جهود السلام والمصالحة التي تبذلها السلطات التشادية.

وفي غابون، شكل إجراء حوار وطني شامل للجميع في نيسان/أبريل، أسفر عن مجموعة من التوصيات التي تعكس تطلعات الشعب الغابوني معلما هاما في انتقال البلد صوب بداية جديدة. وفي أعقاب الحوار، اتخذت السلطات الغابونية خطوات ملموسة نحو ضمان العودة إلى النظام الدستوري بإنشاء اللجنة الدستورية الوطنية المكلفة بوضع مشروع دستور ومشروع قانون انتخابي. وقد أعرب المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن خلال مجموعة أصدقاء غابون، التي أنشأناها، عن استعداده لدعم السلطات في تنفيذ مقترحات الإصلاح الشمولي التي انبثقت عن الحوار.

وفي سان تومي وبرينسيبي، أحرز البلد تقدما كبيرا في إصلاح قطاعي العدالة والأمن من خلال اتفاق وقعته السلطات مع لجنة بناء

السلام. وتم التوقيع على الاتفاق، الذي يعد تتويجا لدعمنا لحكومة سان تومي وبرينسيبي في جهودها لإصلاح قطاعي العدالة والأمن منذ الأحداث المؤسفة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي جاء بعد توصيات بعثة التقييم المشتركة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نيسان/أبريل 2023، خلال زيارة رئيس لجنة بناء السلام إلى سان تومي في أيار/مايو. وينص الاتفاق على الإفراج عن حوالي 2,5 مليون دولار من صندوق بناء السلام، بما يعكس الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الذي عقد بين لجنة بناء السلام والحكومة في نيويورك في كانون الثاني/يناير.

وعلى الجبهة الاجتماعية والاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أنه في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقود في 15 آذار/مارس في مالابو، تناولت دول وسط أفريقيا – بعد أن رفعت الجزاءات المفروضة على غابون ومكنتها بذلك من العودة إلى أسرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – مسألة التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما تفعيل السوق المشتركة.

وما زلت واثقا من أن تيسير التجارة داخل المنطقة سيؤدي دورا حاسما في تعزيز الاستقرار ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية.

لا يزال خطر تغيير الحكومات بطرق غير دستورية مصدر قلق للمنطقة، كما تدل على ذلك الأحداث الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نعمل على توجيه نداء إلى دول المنطقة دون الإقليمية لإبقاء المحافل السياسية مفتوحة بضمان حرية التعبير وحرية الصحافة وممارسة أنشطة الأحزاب السياسية بحرية. ولذلك كلفت دول المنطقة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في الاجتماع السادس والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات وأسبابها الجذرية، من أجل تحديد سبل للتفكير في هذه التحديات والتصدي لها. وسيعقد هذا المؤتمر يومي 1 و 2 تموز/يوليه في سان تومي وبرينسيبي.

وفي سياق آخر، لا تزال الجماعات المسلحة والمتطرفون العنيفون يهددون استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية وتنميتها. وسواء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في حوض بحيرة تشاد، تواصل الجماعات الإرهابية بث الرعب بين السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، رغم وجود القوات العسكرية في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، أرحب بجهود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تواصلتنفيذ عملياتها بنجاح ضد الجماعات المنتسبة إلى بوكو حرام وداعش في حوض بحيرة تشاد، على الرغم من الصعوبات اللوجستية والمالية العديدة التي تواجهها .

وفي الكاميرون، التي زرتها في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو، تواصل الجماعات الانفصالية انتهاكاتها ضد المدنيين في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، بشل الحركة في المدن ا وإغلاق المدارس، مما يحد من إمكانية حصول آلاف الأطفال على التعليم. وفي الشهر الماضي وحده، قتلت الجماعات الانفصالية أكثر من 14 شخصا في هذه المناطق، ومن بينهم مسؤولون حكوميون. وخلال زيارتي الأخيرة إلى الكاميرون، أكدت السلطات من جديد استعدادها لحل الأزمة بنفسها. بيد أنني أكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لدعمها في هذا المسعى. وأشرت خلال تلك البعثة إلى أن جميع الشركاء اتفقوا على أن الكاميرون تحظى بأهمية استراتيجية في المنطقة، لا من حيث الاستقرار فحسب، بل أيضا لأنها لا تزال المحرك الاقتصادي للمنطقة وتسهم إسهاما كبيرا في الاستقرار النقدي باعتبارها البلد الذي لديه أكبر احتياطيات من العملات الأجنبية في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، تصاعدت أنشطة حركة 23 مارس المتمردة، وأنشطة الجماعات والميليشيات المسلحة الأخرى الموجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى نزوح أكثر من 7,2 ملايين شخص داخلياً وتهديد السلام

والاستقرار في المنطقة. والواقع أن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي قد أثارت من جديد التوترات بين البلدان المجاورة، لا سيما بين بوروندي ورواندا وبين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ظل هذه الخلفية، قمت مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد شيا هوانغ، بزيارة مشتركة إلى بوروندي ورواندا لاقتراح مساعينا الحميدة في ضوء هذه التوترات المتصاعدة. وفي هذا السياق أيضا ناقشنا أنا والمبعوث الخاص شيا هوانغ، والممثلة الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بنتو كيتا، في لواندا، بمناسبة اجتماع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، سبل تنسيق جهودنا لدعم عملية لواندا التي يقودها فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، من أجل عودة السلام إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان اجتماع لواندا فرصة للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية لاعتماد إعلانات بشأن عمليات الوساطة ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت منطقة وسط أفريقيا زيادة في الأمطار الغزيرة الناجمة عن تغير المناخ، مع ما يترتب عنها من عواقب مدمرة على حياة البشر والبنية التحتية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتضررت عدة بلدان في وسط وشرق أفريقيا من الفيضانات الشديدة الناجمة عن الأمطار الغزيرة. فقد شهدت أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو تدمير آلاف المنازل ونزوح الناس وتضرر البنية التحتية. كما تضررت كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة نفسها.

ومن الواضح أن هذه الأزمات المرتبطة بتغير المناخ لها آثار مدمرة على البلدان المتضررة وتشكل تحديات أمنية كبيرة لوسط أفريقيا. فهي تستنزف الموارد المحدودة المتاحة للحكومات، وتؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما أنها قد تؤجج الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات بشأن الاستفادة من الموارد. والواقع أن فقدان سبل العيش ونزوح المجتمعات المحلية قد يؤديان إلى تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية وتقويض سلطة الدول. كما أن السكان النازحين معرضون لانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، مما يشكل تحديات حقيقية للأمن الوطني والإقليمي، فضلاً عن تفاقم الحالة الإنسانية المثيرة للقلق أصلاً.

وازداد عدد الأزمات الإنسانية في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء بسبب الظواهر المناخية أو العنف المسلح. وللأسف، لا تزال الأزمة السودانية مستمرة، مع تتسم به من فظائعأجبرت مزيدا من اللاجئين على النزوح إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إدراكاً منها للحالة، قررت تنظيم مؤتمر إنساني في مالابو في تشرين الثاني/نوفمبر. وأدركت حكومات المنطقة دون الإقليمية أيضا التهديد الذي يشكله تغير المناخ على استقرارها وتنميتها، وبالتالي عقدت حكومة سان تومي وبرينسيبي، في 14 و 15 مارس/آذار، مؤتمراً رفيع المستوى بشأن التمويل البيئي المبتكر لحفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. واختتم المؤتمر بالدعوة إلى وضع خارطة طريق للتمويل الأزرق والأخضر المستدام، مع تسليط الضوء على أهمية إقامة الشراكات وتعبئة الموارد.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات في مجال السلامة البحرية في خليج غينيا. ونواصل جهودنا للتنسيق ومكافحة هذه الآفة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبدعم من شركائنا.

في الختام، أود الإشارة إلى أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، كما أكدت عند تقديم التقارير السابقة، يواصل العمل بشكل وثيق مع مفوضية لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم المنطقة دون الإقليمية على نحو أفضل في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ومع مراعاة الدور المهم الذي تضطلع به مفوضية

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا الصدد، سنواصل استكشاف السبل والوسائل التي تمكننا من دعم المفوضية لتنسيق أنشطتنا معها بوجه أفضل، من أجل تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب في عمليات اتخاذ القرار، والحفاظ على البيئة، وكلها عناصر أساسية في إرساء أسس الرخاء والتنمية المشتركين اللذين تتطلع إليهما جميع شعوب وسط أفريقيا.

ونأمل أن يؤخذ في الاعتبار، عند تجديد الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، هدفه المتمثل في تلبية توقعات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل زيادة التعاون والمساعي الحميدة في السنوات القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

السيد دا بيدادي فيريسيمو (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجلسة الهامة المكرسة لاستعراض الحالة الأمنية في وسط أفريقيا. في البداية، أود أن أتقدم بتهانئي القلبية للسفير جونكوك هوانغ على انتخابه البالغ الأهمية رئيسا لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، مُعربا له عن تقديري العميق لإشراكه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مناقشات اليوم الهامة. كما أود أن أهنئ مجلس الأمن على قراره تكريس جلسة اليوم للحالة في وسط أفريقيا. نحن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نعتقد أن هذه الجلسة تعقد في الوقت المناسب، بالنظر إلى الحالة الأمنية المعقدة بشكل خاص التي تواجهها بعض الدول في منطقتنا دون الإقليمية.

وبينما نعقد جلسة المجلس هذه، تعتبر الحالة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مستقرة بشكل عام، وإن كانت لا تزال هشة ومعرضة للتقلبات المتعلقة بالسياق السياسي والأمني والاقتصادي الدولي الأوسع نطاقًا. وبالفعل، وبعد ثلاث سنوات من عملية الانتقال السياسي التي جرت بمساعدة ودعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أجرت تشاد انتخابات رئاسية في 6 أيار/مايو، مُكرسة بذلك عودة البلد إلى النظام الدستوري. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الاختتام الناجح للعملية الانتقالية قد تحقق بفضل الرغبة في التعاون التي أبدتها السلطات وجميع الأطراف المعنية في تشاد، فضلا عن أعمال التيسير التي اضطلع بها باسم الجماعة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو. ومن جانبها، فإن عملية الانتقال السياسي الجارية في غابون منذ إنشائها في 31 آب/أغسطس 2023 تبعث على الأمل والتفاؤل. والواقع أن التوافق الذي تم التوصل إليه خلال الحوار الوطني الشامل للجميع، الذي شارك فيه ما يقرب من 600 من أصحاب المصلحة الغابونيين من جميع مناحي الحياة في نيسان/أبريل، قد مهد الطريق للتعجيل بصياغة الدستور المقبل للبلد وطرحه للاستفتاء، فضلا عن تنظيم الانتخابات التي من المتوقع أن تنهي المرحلة الانتقالية في أيلول/سبتمبر 2025.

لقد أدى التغيير غير الدستوري في غابون في 30 آب/أغسطس 2023 إلى قيام مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفقا لنصوصه الأساسية، بفرض جزاءات على جمهورية غابون، ولا سيما بمنعها مؤقتا من المشاركة في أنشطة الجماعة. وتفسر التطورات الإيجابية المسجلة منذ ذلك الحين القرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في آذار/مارس برفع الجزاءات التي فرضتها الجماعة على غابون، بشرط الامتثال الصارم للجدول الزمني للمرحلة الانتقالية المقدم إلى المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر 2023. ويهدف هذا الإجراء الذي اتخذه مؤخراً مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تقديم دعم أفضل لغابون في هذه المرحلة الحاسمة من العملية الانتقالية المتعلقة بتنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات التي من المتوقع أن تضع نهاية للمرحلة الانتقالية. وكما كان الحال بالنسبة لتشاد، استفادت عملية الانتقال السياسي في غابون من مساعدة ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بسبل من بينها جهود التيسير التي يقودها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا.

وعلى الرغم من تلك الحالات الإيجابية، تواجه منطقة وسط أفريقيا عدة تحديات أمنية. وتشمل تلك التحديات استمرار تشدد الجماعات

المسلحة المقاومة لعمليات السلام في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواجه المنطقة أيضا التهديد الإرهابي القادم من منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد وكذلك من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن الحركات الانفصالية لا تزال تشكل تهديدًا أمنيًا في المنطقة، كما يتضح من الحالة في الكاميرون، وإن كانت قدرتها على إلحاق الضرر أصبحت اليوم محدودة للغاية بفضل الإجراءات التي اتخذتها السلطات العامة. وتشهد منطقة وسط أفريقيا أيضاً أزمة إنسانية كبرى ناجمة عن مختلف حالات انعدام الأمن التي تواجهها المنطقة والعواقب الضارة لتغير المناخ، والتي تتمثل أوضح وأحدث مظاهرها في سلسلة الفيضانات التي تؤثر حالياً على عدة دول في جماعتنا. وفيما يتعلق بحالات انعدام الأمن التي ذكرتها للتو، فمن المهم أن نتذكر أنه كما أن وسط أفريقيا هي موطن لملايين النازحين داخلياً من المنطقة، فإن منطقتنا كذلك هي موطن لآلاف اللاجئين الفارين من الوحشية بسبب الأزمات في السودان وليبيا، على سبيل المثال لا الحصر.

وأخيراً، ينبغي التذكير بالتوترات الدبلوماسية والأمنية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من جهة وبين بوروندي ورواندا من جهة أخرى. وهذه الأزمات المتعددة المتداخلة تدفع نحو إعادة الترسيخ بشكل دائم لمنظومة النزاعات التي تسببت في الأصل في اضطرابات منطقة البحيرات الكبرى في منتصف التسعينيات، التي ما زلنا نشعر بعواقبها حتى يومنا هذا. وقد أتاحت عمليتا لواندا ونيروبي، اللتان قادهما على التوالي رئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، ورئيس جمهورية كينيا السابق، السيد أوهورو كينياتا، احتواء تلك الأزمات، على الرغم من أنهما لم تحلا تلك الأزمات بشكل نهائي.

وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والقارية الكبيرة التي لا شك في أنها تُبذل باستمرار لمواجهتها، لا تزال الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية والحركات الانفصالية والأزمات الدبلوماسية والأمنية في وسط أفريقيا تشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي فإن هذا الوضع يستحق اهتمام مجلس الأمن الكامل. وتحقيقا لهذه الغاية، تود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تكرر شكرها للأمم المتحدة على إسهام بعثتي السلام التابعتين لها، وهما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المنشورة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى المنشورة حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن بالنظر للانسحاب الوشيك من جمهورية الكونغو الديمقراطية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المتفق عليه بين الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة، نود أن نناشد مجلس الأمن أن يقدم كل الدعم اللازم للبعثة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف ضمان تحقيق أهدافها النبيلة.

وفي السياق نفسه، بينما ننوه بالجهود الجديرة بالثناء التي تُبذل حاليا في إطار عمليتي لواندا ونيروبي لحل الأزمات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد دعمه للعمليتين، ولا سيما في وقت يبدو فيه أن التوترات بين الدول قد بلغت ذروتها في المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بمجلس الأمن، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أكرر امتنان منظمتنا لرئيس مجلس الأمن على دعوته الجماعة الاقتصادية إلى المشاركة في مناقشة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما.

ترحب المملكة المتحدة بالإنجازات الإيجابية التي حققها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة دون الإقليمية، بسبل منها استخدام مساعيه الحميدة وبناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

سأتناول أربع نقاط موجزة اليوم.

أولا، نرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في تشاد في 6 أيار/مايو في ظروف سلمية إلى حد كبير، ولكن مزاعم حدوث مخالفات ورفض منح الاعتماد لمراقبي الانتخابات المدربين من الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 900 2 مراقب يهددان بتقويض التقدم نحو العودة إلى النظام الدستوري. وتحث المملكة المتحدة تشاد على أن تحدد الآن جدولا زمنيا لإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية التي تشكل فرصة لإظهار الالتزام بالحوكمة الرشيدة.

ثانيا، تقف غابون عند منعطف حاسم بعد حوارها الوطني كما يوضح تقرير الأمين العام (S/2024/420). ونشيد بتعاون السلطات مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حتى الآن. وسيكون تنفيذ عملية شاملة للانتقال إلى النظام الدستوري وفقا لخارطة الطريق للانتخابات في آب/أغسطس 2025 حاسما لتلبية التطلعات الديمقراطية للشعب الغابوني.

ثالثا، نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تعزيز دعمه للكاميرون لإيجاد حل سياسي للأزمة في منطقتيها الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ويساور المملكة المتحدة أيضا بالغ القلق إزاء عنف المتمردين في منطقة أقصى الشمال، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونؤيد تماما القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة الجماعات الجهادية في حوض بحيرة تشاد.

أخيرا، فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية يعني التصدي لدوافع النزاع وعوامل تمكينه. وتسلم المملكة المتحدة بأن تغير المناخ يؤثر على السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وتشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى للتصدي لهذا التحدي على نحو أكثر اتساقا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيد دا بيدادي فيريسيمو من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

تعتقد الولايات المتحدة أن من الأهمية بمكان دعم التطلعات الديمقراطية والسلمية لشعوب وسط أفريقيا. ويظل الأثر الإنساني للنزاع في السودان وبناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة والتصدي لتهديد بوكو حرام المستمر كلها أولويات هامة. ويساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء تأثير الأزمة في السودان على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى حيث يستضيف البلدان معا أكثر من 600 000 لاجئ سوداني جديد.

ونعرب عن تقديرنا لحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على الترحيب بأولئك اللاجئين. وتواصل الولايات المتحدة تقديم مساعدات إنسانية قوية من أجل المساعدة على ضمان تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وغيرهم. وفي العام الماضي، كانت الولايات المتحدة أكبر مقدم للمساعدة للسودان والبلدان المجاورة. وسنواصل العمل مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما الشركاء داخل المنطقة، للضغط على الأطراف المتحاربة لإلقاء أسلحتها وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق واستئناف محادثات السلام.

وفي تشاد، نرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في 6 أيار/مايو بطريقة سلمية إلى حد كبير، مما يمثل تتويجا لعملية انتقالية دامت ثلاث سنوات، وإن كنا نأسف لأن سيطرة الحكومة الانتقالية الكاملة على المؤسسات الانتخابية أدت إلى فرض قيود على الشفافية وقوضت ثقة الجمهور في النتائج. وإذ تستعد تشاد لإجراء انتخابات تشريعية في أواخر عام 2024، تليها الانتخابات المحلية، ندعو الحكومة إلى زيادة شمولية العملية الانتخابية وشفافيتها. ونشجع غابون على مواصلة إحراز التقدم في جدولها الزمني نحو الانتخابات وإشراك المجتمع المدني في العملية. وتعتمد مساعدة الولايات المتحدة اعتمادا كبيرا على مض غابون قدما نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة مع عمليات انتخابية شاملة وإنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا في الوقت المناسب تمثل شعب غابون.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، تدعو الولايات المتحدة الحكومة والمعارضة إلى التواصل بصورة بناءة وشفافة قبل إجراء أول انتخابات محلية وإقليمية في البلد منذ عام 1988. وتشكل تلك الانتخابات عنصرا حاسما في اللامركزية وبناء المؤسسات المحلية التي تستجيب لاحتياجات المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الولايات المتحدة الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تيسير الانتخابات المحلية والإقليمية ودعم بسط سلطة الدولة على نطاق أوسع. ومن الضروري أن تعزز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تسمح للبعثة بالعمل دون عوائق.

ولا يمكننا أن ندع الجماعات الإرهابية تعوق التقدم الديمقراطي أو تضعفه. وتدين الولايات المتحدة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجميع الجماعات التي تهاجم المدنيين وتشرد السكان. ويبين إرث جيش الرب للمقاومة، الذي لا يزال نشطا، كيف يمكن لانعدام المساءلة أن يديم العنف. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الدول في المنطقة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية وتنفيذ استراتيجيات كلية لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب وكفالة العدالة.

ختاما، تعرب الولايات المتحدة عن استعدادها لمواصلة دعمها للتطلعات الديمقراطية والسلمية لشعوب وسط أفريقيا. ولا نزال نؤيد إصدار بيان رئاسي يسجل موقف المجلس بشأن تلك المسائل الهامة، بما في ذلك الاعتراف بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ على المنطقة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما الشاملتين.

ترسم الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم صورة لمنطقة فعالة تسعى إلى تحقيق النمو والتقدم الديمقراطي والتنمية المستدامة، ولكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وستظل هذه التحديات تُسبب النزاع والعنف إن لم يتم التصدي لها، وهو ما نشجبه بلا تحفظ.

وفي هذا السياق، أود أن أطرح النقاط التالية:

أولا، نحيط علما بمختلف العمليات الانتقالية الجارية حاليا في المنطقة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية المنظَّمة في تشاد في أيار/مايو والحوار الوطني المعقود في نيسان/أبريل في غابون. ونرحب بالالتزام العام بالعمليات الانتخابية كسبيل لاستكمال عمليات الانتقال السياسي. ومع ذلك، نؤكد على أن إجراء الانتخابات يجب ألا يكون غاية في حد ذاته. إن تعزيز حيز سياسي يستوعب الجميع وإقامة مؤسسات مستقلة قوية وترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان عناصر أساسية لضمان عمليات ديمقراطية حقيقية. ويساورنا القلق إزاء استمرار التضييق على الحيز المدني وتقليص حرية التعبير.

وقد أثلج صدرنا رؤية أمثلة إيجابية على تعزيز الحوكمة الديمقراطية في وسط أفريقيا. ونرحب بالإصلاحات التي تضطلع بها سان تومي وبرينسيبي في القطاعين القضائي والأمني. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، على مواصلة دعمها سان تومي وبرينسيبي والبلدان الأخرى في المنطقة في تنفيذها للإصلاحات الديمقراطية.

ونسلم بالتداعيات الجسيمة للنزوح واسع النطاق الناجم عن الحرب في السودان على الحالة الإنسانية في البلدان المجاورة ومجتمعاتها الهشة أصلا. ونشيد بحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على تضامنهما مع الفارين من الحرب. وندعو إلى استمرار التعاون والدعم الدوليين للسكان النازحين وللمجتمعات المضيفة أيضا.

ثانيا، نشيد بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على التزامه الثابت بجدول أعمال المناخ والسلام والأمن. ويبين بوضوح التقرير الذي قدمه لنا الممثل الخاص للأمين العام أباري (S/2024/420) تأثير أزمة المناخ على السلام والأمن في المنطقة.

من الفيضانات الكارثية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا إلى الجفاف غير المسبوق في تاريخ أنغولا، كل ظاهرة جوية قصوى تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي وتسبب موجات جديدة من النزوح، مما يؤدي إلى تفاقم دورة الاضطراب.

وتلاحظ سلوفينيا بقلق بالغ عوامل التصعيد الحاد للنزاعات بين المزارعين والرعاة التي تسببها بشكل مباشر ندرة الموارد الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ مما يسفر عن تغير في تحول أنماط الترحال الرعوي. ولهذه الأسباب، نعرب عن دعمنا القوي لجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الرامية إلى وضع وتفعيل بروتوكول إقليمي للترحال الرعوي يسهم في منع نشوب النزاعات في المنطقة وحلها.

لا يمكن إقامة حوار سياسي جامع من دون مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة للنساء والشباب. فالمرأة تضطلع بدور رئيسي في التعافي الاقتصادي وبناء التماسك الاجتماعي. ومشاركتها جزء لا يتجزأ من بناء سلام دائم والحفاظ عليه. لذلك نرحب بدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للجهود المحلية والوطنية والإقليمية في تمكين النساء والشباب في المنطقة وتعزيز مشاركتهم السياسية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن دعمنا الثابت لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في نهاية آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، تتطلع سلوفينيا إلى اعتماد بيان رئاسي جديد بغية منح مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أداة سياسية قوية في اضطلاعه بولايته المهمة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي الجزائر، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1).

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2024/420) ونوجه الشكر لأخينا السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على إحاطته الوافية والمعلومات ذات الصلة بالحالة في المنطقة. ونود أيضا أن نشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطته.

تقف منطقة وسط أفريقيا، بما تزخر به من ثروات، أمام مرحلة فاصلة تجابه فيها سلسلة من التحديات المعقدة والمترابطة، بما فيها النزاعات المسلحة والجريمة عبر الوطنية وانعدام الأمن البحري. غير أنه من المبشر رؤية استمرارية هذه الجهود في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى التصدي لهذه التحديات، مما يبعث بصيصا من الأمل من خلال مباحثات السلام القائمة وبرامج نزع السلاح، علاوة على مراحل الانتقال السياسي الذي يسير بخطى ثابتة.

وعلى الصعيد السياسي، نشعر بالتفاؤل إزاء المبادرات الإيجابية في عدد من بلدان المنطقة والخطوات التي اتخذت لتعزيز المؤسسات واستعادتها، للاستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان.

وعلى الصعيد الأمني، يساور (مجموعة 3+1) القلق إزاء حوادث أمنية مرتبطة بجماعة بوكو حرام نجم عنها وقوع الكثير من القتلى. وندعو جميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى توحيد الجهود للتصدي بشكل عاجل لازدياد عدد هجمات بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد وندعو إلى مبادرات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف والتطرف.

ويساورنا القلق كذلك إزاء تزايد استخدام الجماعات الإرهابية في المنطقة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتشجع مجموعة A3+ على تعزيز التعاون عبر الحدود بين دول المنطقة وخارجها لمكافحة آفة الإرهاب. كما نلاحظ إصرار جيش الرب للمقاومة على شن هجمات ضد المدنيين، ونشدد مرة أخرى على ضرورة التصدي لمسألة الإرهاب وأنشطة الجماعات المسلحة.

لا يزال الأمن البحري في خليج غينيا شاغلا ملحا، حيث تهدد القرصنة والسطو المسلح والأنشطة غير المشروعة الأخرى الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية. وندعو جميع الجهات الأمنية الفاعلة الموجودة في هذا الحيز البحري إلى مضاعفة جهودها وتعاونها لوضع حد لهذه الحوادث. بيد أن مجموعة 3+1 تدين بشدة أعمال العنف والانتهاكات المرتكبة في كافة أنحاء المنطقة. وندعو الجماعات

المسلحة إلى نبذ العنف والمشاركة في العمليات الجارية للحوار ونزع السلاح في بلدان وسط أفريقيا.

ونرحب بدراسة النهج الناجحة في عمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح مقاتليها وإعادة إدماجهم في بعض البلدان في وسط أفريقيا. ونعتقد أنه ينبغي تكرار النهج الناجحة في المنطقة وخارجها حيثما كان مناسبا. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو (مجموعة 3+1) أيضا كافة الشركاء إلى مواصلة دعمهم المالي والتقني لضمان إنجاز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي وضعت في المنطقة على النحو السليم وفي الوقت المحدد.

وتلبية احتياجات وحقوق النساء والفتيات المعرضات للعنف في المناطق المتأثرة بالأزمات أولوية من أولويات المجموعة. ونحث الشركاء على تقديم المساعدة المتخصصة من أجل تلبية تلك الاحتياجات والحقوق بطريقة شاملة.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الأثر السلبي لتغير المناخ على منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى التي تشكل مخاطر كبيرة على سبل العيش والأمن الغذائي والسلام في المنطقة. وتظل المنطقة واحدة من أكثر المناطق عرضة لعواقب اضطراب المناخ. وتكرار الفيضانات المدمرة بشكل متزايد وطول مدة الجفاف والانكماش التاريخي لبحيرة تشاد أمثلة مثالية في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، تظل الاحتياجات الإنسانية في وسط أفريقيا مدفوعة بالعنف المسلح وانعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري، من بين عوامل أخرى. والمساعدة الإنسانية بعيدة كل البعد عن تلبية احتياجات السكان المتضررين، وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. ولذلك، نحث المانحين على توفير الموارد المالية الكافية لتمكين خطة الاستجابة الإنسانية من تنفيذ برنامجها وأنشطتها.

وتشير المجموعة إلى أن منطقة وسط أفريقيا تواجه العديد من التحديات الملحة الأخرى. فقد تركت عقود من النزاعات ندوبا عميقة. وكما ذكرت من قبل، تواصل الجماعات المسلحة تشريد المدنيين وإعاقة الخدمات الحيوية. وأشد الفئات ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال، هي التي تعاني أكثر من غيرها. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكبر، لا سيما في إنعاش الاقتصاد التحويلي. وتدعو المجموعة كل من في وضع يسمح له بتقديم الدعم للاحتياجات الأكثر إلحاحا إلى القيام بذلك، بل كذلك إلى الاستثمار في التنمية المستدامة في وسط أفريقيا، ولا سيما في التعليم والرعاية الصحية، باعتبارهما ركيزة مستقبل أكثر إشراقا. وتحث المجموعة المجتمع الدولي بشكل عام، ومجلس الأمن بصفة خاصة، على دعم بلدان المنطقة في سعيها إلى تحقيق السلام والتنمية.

إن لمنطقة وسط أفريقيا إمكانية تحقيق الرخاء، غير أن استمرار هشاشة السلام والأمن يتطلب دعما مستمرا من الأمم المتحدة. ونحن في المجموعة نتفق على أن ذلك الدعم مطلوب بشكل خاص في مجالات مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما.

لقد أحرزت بلدان وسط أفريقيا، منذ بعض الوقت، تقدما قويا في عملياتها السياسية وأحرزت تقدما كبيرا في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية وتعزيز الاستقرار. غير أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات متعددة في مجالات مثل الأمن والتنمية، تتطلب مزيدا من الدعم والمساعدة الدوليين.

وأود أن أشدد على ما يلي.

أولا، يجب علينا أن ندعم المنطقة في جهودها للحفاظ على الاستقرار الشامل. وقد أجرت تشاد بنجاح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتخابات رئاسية، مشكلة اختتاما سلسا لانتقالها السياسي. وعقدت غابون حوارا وطنيا، أعقبته إعادة إدماجها في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتستعد رواندا بنشاط لانتخاباتها العامة. وتمضي جمهورية أفريقيا الوسطى قدما في عملية السلام فيها بقوة أكبر. وتقدر الصين وتحيي الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والتقدم الذي أحرزته. ونحثها على الحفاظ على الزخم وتكثيف الحوار

والتضامن والحفاظ على الاستقرار السياسي العام. وفي العام المقبل، ستشرع بلدان مختلفة في المنطقة في عمليات انتقال سياسي وتجري انتخابات عامة. فيجب على المجتمع الدولي احترام سيادة وملكية بلدان المنطقة والتزام مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ودعم بلدان المنطقة في اختيارها نموذج التنمية الذي يتماشى مع واقع كل منها الوطني.

ثانيا، يجب علينا أن ندعم تعزيز التعاون الإقليمي. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/420)، فإن الحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد معقدة ومليئة بالتحديات في الآونة الأخيرة. فلا تزال بوكو حرام وداعش وغيرهما من المنظمات الإرهابية مستفحلة، ما أسفر عن سقوط مئات الضحايا المدنيين. ونرحب بأنشطة مكافحة الإرهاب الجارية التي تضطلع بها تشاد والكاميرون وغيرهما لمواصلة الضغط على الجماعات الإرهابية. فذلك مجال يحتاج فيه المجتمع الدولي إلى توجيه المزيد من الدعم لبناء قدرات أمنية تعاونية على نطاق المنطقة. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى تقديم المزيد من المساعدات في تطوير آلية الأمن الإقليمي. والنزاع في السودان آخذ في التمدد، مؤثرا على الحالة الأمنية في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ويزيد من تفاقم المخاطر الأمنية الإقليمية. ونؤيد زيادة مراقبة الحدود والدوريات المشتركة التي تقوم بها بلدان المنطقة لاحتواء التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمقاتلين للحفاظ على أمن المنطقة.

ثالثا، يجب علينا أن نساعد المنطقة على التصدي لتحديات سبل العيش والتنمية. وقد شهدت المنطقة مؤخرا تباطؤا اقتصاديا واستمرار التضخم، مع شعور أكثر حدة بمسائل سبل العيش في بعض البلدان. وقد أدت مسائل مثل العنف المسلح والنزاع في السودان إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الإقليمية. وتتعرض تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وغيرها لضغوط هائلة عند التعامل مع مسائل مثل اللاجئين والأمن الغذائي. فيجب على المانحين التقليديين والمؤسسات المالية الدولية أن يفوا بالتزاماتهم بتقديم المساعدة، وأن يسدوا على الفور فجوة التمويل في صناديق الطوارئ الإنسانية، وأن يساعدوا المنطقة على تخفيف عبء ديونها وتحديات التمويل. ويجب على المجتمع الدولي كذلك أن يدعم بلدان المنطقة في تطوير الهياكل الأساسية وفرص العمل وأن يضاعف الجهود في مجال نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف وأن يساعد المنطقة على تحقيق التنمية المستدامة المعتمدة على الذات.

وقد تعرضت عدة بلدان في المنطقة مؤخرا لفيضانات وجفاف وكوارث طبيعية أخرى، مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة وزاد من إعاقة تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم لتمكينها من تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بشأن تمويل المناخ وأن تشارك في نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة وأن تتخذ إجراءات ملموسة أكثر في الاستجابة الإقليمية لتغير المناخ.

لقد انخرط مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بنشاط، تحت قيادة الممثل الخاص أباري، مع جميع الأطراف لتعزيز التعاون الأمني والإنمائي في المنطقة، الأمر الذي يجد إشادة منا. وتؤيد الصين تجديد المجلس لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتحث المكتب على مواصلة إقامة اتصالات وحوار أوثق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة لتقديم المزيد من الإسهامات في السلام والاستقرار الإقليميين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبدو أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما.

لا تزال بلدان وسط أفريقيا تواجه تحديات معقدة في مجالات السلام والأمن وبناء الدولة والتنمية الاقتصادية. وقد لاحظنا مؤخرا كيف حرص زملاؤنا الغربيون على حذف أي إشارة في وثائق مجلس الأمن إلى الأحداث التي وقعت في ليبيا في عام 2011، عندما أدى استخدامهم المتسرع للقوة إلى زعزعة استقرار العديد من المناطق الأفريقية. وبطبيعة الحال، فإن المنطقة التي يجب أن تتعامل مع العواقب الرئيسية هي غرب أفريقيا، ولكن منطقة وسط أفريقيا تأثرت

أيضا. وللأسف، تنتشر بؤر عدم الاستقرار خارج منطقة الصحراء الكبرى والساحل. ونرى قلق البلدان الساحلية في خليج غينيا. ويؤثر تعزيز جماعة "ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية" لوضعها تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية في دول منطقة حوض بحيرة تشاد.

ويساورنا القلق إزاء القدرة التدميرية المستمرة لبوكو حرام. ولا تزال أعمال تلك الجماعة تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة في عدة مناطق من الكاميرون وتشاد وتشكل تهديدا لشمال شرق نيجيريا. ونعلق أهمية خاصة على الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ونلاحظ فعالية العمل المشترك للبلدان الأفريقية في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وندعو المجتمع الدولي إلى تزويدها بالتمويل والمساعدة اللذين يمكن التنبؤ بهما. ويساورنا القلق إزاء استمرار العنف في شمال غرب الكاميرون وجنوبها الغربي وندعو إلى البحث عن صيغة سياسية لتسوية النزاعات في المناطق المتضررة من النزاع المسلح.

ويسرنا أن نرى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تزداد استقرارا تدريجيا. فبدعم من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك روسيا، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنت بانغي من تجاوز أصعب مرحلة في الكفاح ضد الجماعات المسلحة. وندعو بلدان المنطقة إلى التعلم من تجربة جمهورية أفريقيا الوسطى في تطبيع الحالة، وهي تجربة تقف بانغي على أهبة الاستعداد لتشاطرها. وسنواصل تقديم الدعم الشامل لأصدقائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى في إحلال السلام والأمن في البلد.

ونلاحظ التطورات الإيجابية في الحوار الرسمي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن التعاون عبر الحدود. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك سيساعد في تعزيز الجهود المشتركة للقضاء على التهديدات الأمنية في المنطقة المتاخمة للحدود بين البلدين. ونهنئ حكومة تشاد وشعبها على إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح واستكمال الفترة الانتقالية. فهذه خطوة مهمة نحو ضمان الاستقرار والوئام الوطني. ونلاحظ تركيز السلطات الانتقالية في غابون على العودة إلى الحكم الدستوري في إطار زمني متفق عليه. ونرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استعادة غابون لعضويتها في تلك المنظمة دون الإقليمية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في المنطقة، ولا سيما التطورات في السودان والآثار الواسعة النطاق لذلك النزاع على الدول المجاورة. وتبين الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والنازحين داخليا والأشخاص الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أن زيادة الدعم لبلدان منطقة وسط أفريقيا أمر ضروري. ونؤيد دعوة الأمين العام بهذا الخصوص. ونؤيد باستمرار أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ورئيسه، السيد عبدو أباري، في تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ونحيط علما بجهود الوساطة التي يبذلها المكتب بالاتصال المباشر مع الأطراف في مناطق المشاكل وبالتنسيق مع الآليات والرابطات الإقليمية. ونعتبر المكتب أداة هامة للدبلوماسية الوقائية الدولية.

وفي الوقت نفسه، نؤمن إيمانا راسخا بأن دول المنطقة يجب أن تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب الأزمات وتسوية النزاعات. وينبغي أن تستند المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية. ولا مجال في هذا المقام للممارسات الاستعمارية التي عفى عليها الزمن والفاقدة للمصداقية أو لمظاهرها المعاصرة. ولا نؤيد الربط بين تغير المناخ وقضايا السلام والأمن الذي تروج له عدة بعثات سياسية خاصة بنشاط. فليس من المناسب الاستعاضة عن الجهود السياسية بتلك المهام الثانوية. وينبغي أن تحظى التدابير الرامية إلى التكيف مع آثار تغير المناخ والتغلب عليها بدعم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ومن الواضح أنه ينبغي البحث عن حلول للمشاكل الناشئة في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية. ولن تسفر ملاحقة أموال المانحين عن نتائج ملموسة.

في الختام، نود أن نشير إلى أن روسيا ستواصل دعم كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وتزويد بلدانها بالمساعدة اللازمة على أساس ثنائي.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سعادة السيد دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما المتبصرتين.

أود اليوم أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولا، تلاحظ اليابان الاستقرار السياسي النسبي الذي تنعم به المنطقة منذ اجتماعنا في كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9505) على الرغم مما يتردد عن فرض قيود على الحيز المدني في بعض البلدان. ونكرر تأكيد الأهمية المحورية للحوكمة الرشيدة والمؤسسات الديمقراطية القادرة على الصمود والقائمة على سيادة القانون وأنه يجب بذل جهود مستمرة لحماية الحيز المدني، بما في ذلك حرية التعبير، وضمان استيعاب الجميع في الحوار السياسي. ومن هذا المنطلق، تقدر اليابان الحوار الوطني الشامل للجميع الذي جرى في غابون في نيسان/أبريل والتقدم الذي يحرزه البلد نحو العودة إلى النظام الدستوري، تمشيا مع الجدول الزمني المحدد. ونتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة سلمية ونزيهة في آب/أغسطس 2025. وفيما يتعلق بتشاد، ترحب اليابان بجهود التشاديين في إجراء الانتخابات الرئاسية الشهر الماضي بطريقة سلمية بشكل عام وتأمل في إحراز مزيد من التقدم نحو الديمقراطية بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع.

ثانيا، على الجبهة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، وخاصة إزاء تأثير ذلك على الأجيال المقبلة المحرومة من حقها في التعليم، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/420). وندعو حكومة الكاميرون إلى العمل بصورة بناءة مع جميع أصحاب المصلحة، على أساس الحوار الوطني لعام 2019، من أجل إعادة الإعمار والتنمية في تلك المناطق والعودة الآمنة للاجئين والنازحين داخليا.

ثالثا، تشعر اليابان بالقلق إزاء استمرار انعدام الأمن والحالة الإنسانية الأليمة في المنطقة. ويتفاقم هذا الوضع بفعل الآثار السلبية لتغير المناخ وما يترتب عليها من تزايد انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والاشتباكات بين المجتمعات المحلية والنزوح القسري. وتشيد اليابان بالجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجهات الفاعلة الأخرى في تعزيز جدول الأعمال المتعلق بالمناخ والسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا، وهو أمر حتمي لتحقيق الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل.

أخيرا، يلزم أن تبذل الحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والمجتمع الدولي جهودا متضافرة للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة في مجال الحكم والتي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في وضع فريد يمكنه من تيسير هذه الجهود وتعزيزها. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان تجديد ولاية المكتب لمدة ثلاث سنوات أخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نسعى جاهدين لاعتماد بيان رئاسي لمجلس الأمن.

لقد مرت خمس سنوات تقريبا منذ صدور آخر بيان. وإصدار بيان رئاسي لن يدل على دعم المجلس للعمل القيّم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا فحسب، بل سيقدم أيضاً مزيدا من التوجيهات الملموسة بشأن أولويات المجلس، مع مراعاة التطورات الأخيرة في المنطقة.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص على إحاطته. وأشكر أيضا رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أنوه بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لبناء السلام في وسط أفريقيا. وتؤيد فرنسا تمديد ولاية المكتب لمدة ثلاث سنوات. فالعمل الذي ينجزه المكتب ضروري في سياق التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة. وتواجه عدة دول، وعلى وجه التحديد تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين نتيجة للنزاع في السودان.

إن العمليات العسكرية الجارية في مدينة الفاشر بشمال دارفور تهدد مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين. وتؤدي هذه العمليات أيضا إلى خطر إنساني وقد تزعزع الاستقرار في المنطقة. وتدعو فرنسا الأطراف إلى إنهاء التصعيد والمشاركة بحسن نية في عملية تسوية النزاع.

وتؤدي المساعي الحميدة التي يبذلها المكتب دورا مهما أيضاً في دعم السلطات الكاميرونية وإيجاد حل للأزمة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء أعمال العنف وتهيب بالسلطات أن تواصل الحوار. فاستقرار البلد وسلامة سكانه على المحك.

ويجب أن تستمر عمليات الانتقال الجارية في عدد من بلدان المنطقة من أجل تيسير العودة إلى المؤسسات الديمقراطية. ومن الضروري أن تشارك جميع عناصر المجتمع مشاركة كاملة، لمصلحة السكان ولضمان استقرار هذه الدول في الأجل الطويل. وترحب فرنسا باالتزام الشعب التشادي بالديمقراطية. وتواصل دعم تشاد في انتقالها السياسي وفي الحوار الذي بدأته بشأن تحديث البلد.

في غابون، تسير عملية الانتقال بشكل يبعث على التفاؤل. وفرنسا على استعداد لتقديم الدعم لاستعادة النظام الدستوري وتعزيز الحوار الوطني. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المكتب للمساعدة في التحضير للانتخابات المقبلة.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تشجع فرنسا السلطات على ضمان ممارسة جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم المدنية والسياسية. ويتعين البدء في تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات محلية وإقليمية حرة وشفافة وشاملة للجميع. وتذكر فرنسا أيضا بأن من المهم أن تنفذ جميع الأطراف الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة طريق لواندا. وترحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق هذه الغاية.

ترحب فرنسا بالتزام المكتب بمعالجة مسألة المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على استقرار دول المنطقة وأمنها. وتم توثيق آثار تغير المناخ. فتقرير الأمين العام (S/2024/420) يركز على أمور منها العواقب التي يقاسيها لسكان جراء الفيضانات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو ورواندا وبوروندي. ويتعين في الوقت الحاضر تنفيذ حلول ملموسة على أرض الواقع. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن يعمل مستشار المكتب لشؤون المناخ والسلام والأمن وينسق مع المنظمات دون الإقليمية ودول المنطقة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد عبدو أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما.

يسلط تقرير الأمين العام (S/2024/420) الضوء على تعقيد التحديات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في ما يتعلق بالاحتياجات الأمنية والإنسانية. ولدى المكتب الأدوات اللازمة لمنع الأزمات السياسية وتخفيف حدتها وتشجيع الحوار من أجل تحقيق الاستقرار ومساعدة البلدان على توطيد السلام. وهذا الدور يكمل دور الهيئات دون الإقليمية التي تعمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة والثقة المتبادلة وحسن الجوار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ونحيط علما بالتقدم المحرز نحو العودة إلى الديمقراطية في غابون وإجراء الانتخابات الرئاسية في تشاد، وبدور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تحقيقها. كما نحيط علماً بالتطورات السياسية في بوروندي ورواندا وسان تومي وبرينسيبي.

ولا تزال التحديات الأمنية مستمرة، بتزايد عنف جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد والكاميرون، فضلاً عن الهجمات بين القبائل. ويجب استكمال مكافحة الإرهاب بمعالجة أسباب العنف، وتشجيع الحوار والتسامح، ومكافحة خطاب الكراهية والتضليل، وتوفير سبل العيش الكريم للناس. وبلغت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة النزوح القسري الناجم عن النزاعات في المنطقة مستويات قياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

تواجهان نزوح الأشخاص الفارين من النزاع إلى السودان. وإضافة إلى ذلك، تزداد الحالة الإنسانية سوءا بسبب الكوارث الطبيعية التي تتفاقم نتيجة لتغير المناخ. فالمساعدة الدولية لا يمكن أن تتوقف.

وينبغي الاستمرار في تكرار الأنشطة التي يقوم بها المكتب في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني في غابون وغينيا الاستوائية وأنغولا. فالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، ومن هنا تأتي ضرورة تنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد فرص لتمكين السكان من تحسين ظروفهم المعيشية. وفي هذا السياق، ينبغي دعم تطوير البنية التحتية للطرق والخدمات الأساسية والصحة والتعليم. ومن الأهمية بمكان ضمان قدرة المكتب على تعزيز أوجه التآزر بين بلدان المنطقة دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وسيكون من المفيد أيضاً بناء جسور مع المنظمات المالية الدولية والإقليمية من أجل تحفيز إمكانية الحصول على الموارد، بما في ذلك الحصول على التمويل المناخي، النادر بالنسبة للبلدان التي تعاني من حالات النزاع.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن وفد بلدي يكرر دعمه لقيادة الممثل الخاص أباري ودور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الاستجابة المنسقة والمتعددة الأوجه اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام آباري والرئيس دا بيدادي فيريسيمو على ملاحظاتهما الثاقبة.

يزخر وسط أفريقيا بإمكانات لتحقيق نمو اجتماعي واقتصادي هائل. والحوكمة الرشيدة والإصلاحات، من بين أمور أخرى، هي مفتاح هذه الإمكانات مع تعزيز الثقة والشمول. وتشيد مالطة بالشراكة الاستراتيجية بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، خاصة في جوانب مهمة مثل منع نشوب النزاعات والوساطة والأمن البحري وتغير المناخ. ونؤيد أوجه التآزر هذه التي يمكن أن تؤدي إلى مبادرات ناجحة ذات تأثير إيجابي في المنطقة.

وفي ضوء ذلك، ترحب مالطة بالمبادرات الرامية إلى تعزيز نظام العدالة في سان تومي وبرينسيبي، وبالشراكات الرائعة مع المجتمع المدني ودعم شبكات النساء والشباب في غابون. ونحيط علما كذلك بالتطورات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل غابون وتشاد، التي اختتمت هذه المرحلة بإجراء الانتخابات مؤخرا. وما زلنا مقتنعين بأن الأدوات الديمقراطية الحقيقية يجب أن تستند إلى البنية الأساسية للمجتمعات.

وللأسف، لا تزال أجزاء من وسط أفريقيا تعاني من تحديات متكررة، منها العنف الذي تؤججه الجماعات المسلحة والإرهابيون والانفصاليون المسلحون. ونذكّر بالدور الحاسم الذي يؤديه الحوار في معالجة الصراعات الاقتصادية والدينية وحتى الأيديولوجية. وندين بأشد العبارات الاعتداءات على المدارس والمعلمين. ففي الكاميرون، لا تزال حوالي 875 2 من أصل ما مجموعه 970 6 مدرسة، مغلقة منذ أيلول/سبتمبر 2023. وبشكل عام، يقدر أن 000 500 طفل انقطعوا عن الدراسة بسبب العنف الذي يستهدف المعلمين والتلاميذ والمؤسسات التعليمية. وهذا أمر غير مقبول.

لا تزال هجمات جماعة بوكو حرام تدمر حوض بحيرة تشاد، مع زيادة مروعة في عدد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتكرر مالطة نداء الأمين العام لدعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي يجري إعدادها حاليا.

ونسلط الضوء أيضا على النزوح الواسع النطاق الناجم عن النزاع الذي طال أمده في السودان. وقد لجأ العديد من النازحين إلى البلدان المجاورة في وسط أفريقيا، وخاصة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما زاد من الضغوط على المجتمعات المضيفة التي تعاني من الضعف بالفعل.

ولا يزال تغير المناخ وآثاره على الأمن والاستقرار في وسط أفريقيا مصدر قلق كبير. ومع تضاؤل الموارد الطبيعية وازدياد الظواهر الجوية القاسية، أصبحت الأراضي الزراعية ساحة للاشتباكات بين الرعاة والمزارعين. وفي تشاد، أسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط قتلى.

وتسبب هطول الأمطار الغزيرة بشكل غير مسبوق، أدى إلى فيضان نهر الكونغو، في حدوث أكبر فيضانات منذ عام 1961 في جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما تسبب في تدمير المنازل والأراضي الزراعية. وقد شهدت بوروندي ورواندا دماراً مماثلاً، بينما تواجه أنغولا آثاراً مدمرة لخمس دورات جفاف متتالية، وهي الأسوأ منذ 40 عامًا.

لكن هذه المخاطر المتعلقة بأمن المناخ يمكن معالجتها. وتؤيد مالطة تأييدا تاما العمل الهام الذي يضطلع به مستشارو شؤون المناخ والسلام والأمن، بمن في ذلك المستشار لدى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويمكن للمجلس أن يفعل المزيد من أجل الاعتراف بالصلة القائمة بين المناخ والسلام والأمن، على الأقل من الناحية الجغرافية، في وسط أفريقيا.

ونذكر المجتمع الدولي بقدرة حوض الكونغو الرائعة على امتصاص الكربون، وهو معروف على نطاق واسع باسم "رئة أفريقيا". ولذلك فإننا نشيد بالشراكة التي أُعلن عنها بين جمهورية الكونغو وفرنسا والاتحاد الأوروبي بقيمة 50 مليون دولار في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتهدف هذه الشراكة إلى تقديم نموذج اقتصادي مستدام، مع حماية التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ.

وختاماً، تدعم مالطة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص أباري ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك تجديد ولايته لثلاث سنوات أخرى، بغية تعزيز إنجازاته في سبيل تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطتيهما.

وكرر سويسرا تأكيد دعمها الكامل للممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في جهودهما لبناء السلام في وسط أفريقيا ومنع نشوب النزاعات في المستقبل. وتحظى الوقاية، التي تشكل جزءًا من ولاية مجلس الأمن، مكانة هامة في خطة الأمين العام "خطة جديدة للسلام". وفي هذا الصدد، نرحب بأعمال الوساطة التي يقوم بها المكتب مع جميع الأطراف، بالتنسيق مع الآليات الإقليمية.

ونشدد على التعاون الجيد بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد تمكن المكتبان بمضافرة لجهودهما من تعزيز تأثيرهما ومساعدة البلدان على مواجهة التحديات المشتركة. وندعو أعضاء المجلس إلى دعم الممثل الخاص في تنفيذ ولايته من خلال اعتماد بيان رئاسي في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن العمليات السياسية التي تتسم بالشمول والشفافية ضرورية لتحقيق سلام دائم في وسط أفريقيا. وبالانتقال الحالي في تشاد فرصة فريدة لتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وتنوه سويسرا بإجراء الانتخابات الرئاسية وتشجع السلطات على استكمال العملية الانتقالية بتنظيم انتخابات تشريعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إشراك جميع التشاديين، بما في ذلك المعارضة السياسية والحركات السياسية – العسكرية. وتعمل سويسرا على دعم السلطات التشادية استجابة لطلب هذه السلطات.

وفي غابون أيضا، من الأهمية بمكان أن تؤخذ حقوق الإنسان في الاعتبار في الحوار السياسي الوطني. ويجب أن يشمل ذلك الحوار المعارضة والمجتمع المدني. وترحب سويسرا بتعاون الممثل الخاص مع البرلمانيين الغابونيين لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ونرحب بالتقدم المحرز في جهود الدولة لبسط سلطتها في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون الانتخابات المحلية المقبلة الشاملة للجميع خطوة حاسمة في تعزيز هذا التقدم.

ثانيا، يجب معالجة الحالة الأمنية والإنسانية على الصعيد الإقليمي. إن أنشطة الجماعات المسلحة في تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى تجبر الناس على النزوح وتزعزعالاستقرار في المنطقة. ويؤثر النزاع في السودان تأثيراً كبيراً على البلدان المجاورة ويتطلب استجابة إقليمية. ونرحب بالتضامن الذي أبدته بلدان المنطقة وسكانها بترحيبها باللاجئين ونشجع جميع البلدان على المساهمة في الخطط الإقليمية لإغاثة اللاجئين. وفي الكاميرون، تثير الهجمات المستمرة في الشمال الغربي والجنوب الغربي قلقنا البالغ أيضا. وكما ذكر في التقرير (S/2024/420)، استُهدفت عدة مدارس، وأكرر أن المدارس محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تمر هذه الفظائع دون رد.

ثالثاً، يجب أن تأخذ إجراءاتنا في الحسبان أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات الأمنية في وسط أفريقيا. فتغير المناخ يسهم في إعادة رسم ممرات الترحال الرعوي ويؤدي إلى تأجيج النزاعات بين المزارعين والرعاة. وفي الكاميرون، على سبيل المثال، يبدو تأثير تغير المناخ واضحًا. وهناك الآلاف من الأشخاص، سواء ممن يكسبون رزقهم من صيد الأسماك أو الزراعة، يضطرون إلى النزوح إلى شمال البلد، حيث تحتدم النزاعات المحلية على المياه. وهذا يوضح الحاجة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاعات المتعلقة بالمناخ من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة. ونرحب بالتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بهدف اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الترحال الرعوي. وتتعاون سويسرا بالفعل مع دول المنطقة دون الإقليمية وهي مستعدة لتعميق المناقشات بشأن هذا الموضوع.

ويوضح تقرير الأمين العام مرة أخرى الدور الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مواجهة التحديات في المنطقة. وفي ضوء المناقشات المقبلة بشأن ولاية المكتب الإقليمي، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للأولويات الاستراتيجية للمكتب ولتمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

شكر الممثل الخاص للأمين العام أباري ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سعادة السيد فيريسيمو، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

وتشيد جمهورية كوريا بعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تنفيذ مساعيه الحميدة وتيسير التعاون الإقليمي، وهما أمران محوريان للسلام والأمن الإقليميين. واليوم، أود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، نرحب بالتطورات في عمليات الانتقال السياسي، أي إجراء الانتخابات الرئاسية في تشاد والتقدم المحرز في الانتقال في غابون في الوقت المناسب. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الرئيس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفته الميسر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بتشاد، وهو قد اضطلع بدور رئيسي في تعزيز شمول العملية الانتقالية بتيسير عودة المعارضين السياسيين. ونأمل أن نرى تعزيزا لهذه التطورات الإيجابية مع استمرار الجهود التي تبذلها هذه الحكومات في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والشمول السياسي، والشفافية، والتماسك الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة تبعث على القلق العميق. وفي الكاميرون، نكرر دعوة الأمين العام إلى التوصل إلى حل سياسي وبقيادة كاميرونية لحل النزاع المستمر في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

وتشكل الجماعات المتطرفة العنيفة والاستخدام المتزايد للمتفجرات اليدوية الصنع في حوض بحيرة تشاد مخاطر جسيمة على المدنيين. ونشيد بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لإضعافها نشاط المتطرفين ونؤكد على أهمية الدعم الدولي لمثل هذه المبادرات الإقليمية.

والنزاع الذي طال أمده في السودان، والذي تسبب في نزوح واسع النطاق نحو البلدان المجاورة، هأمر محزن أيضاً. ونشكر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على تضامنها في استقبال أولئك اللاجئين.

ثالثا، إن أثر تغير المناخ في منطقة وسط أفريقيا واضح ويجب أخذه في الاعتبار. وتُفاقم نوازل الطقس، مثل خمس سنوات طويلة من الجفاف في أنغولا؛ والأمطار التي هطلت بمستويات قياسية وكانت الأغزر منذ قرابة 65 عاما، والتي تسببت في فيضان نهر الكونغو؛ والفيضانات المميتة التي أدت إلى انهيارات أرضية في بوروندي ورواندا، الوضع الهش بالفعل من حيث انعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري وكذلك على المستوى الإنساني. وفي الوقت نفسه، فإن هذه النوازل تؤدي أيضا إلى تصاعد العنف المسلح والعنف بين القبائل وذاك المتصل بالترحال الرعوي بسبب زيادة التنافس على الموارد المتضائلة. وفي هذا الصدد، فإن عمل مستشار شؤون المناخ والسلام والأمن التابع لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والتعاون الإقليمي أمران في غاية الأهمية لتحليل المخاطر في هذا المجال وبناء قدرة المنطقة على التصدي لتلك التحديات. وخلال مؤتمر القمة الأول بين كوريا وأفريقيا الذي عُقد الأسبوع الماضي في سول، أعرب القادة الأفارقة عن تقديرهم للدعم المقدم من كوريا لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي في أفريقيا وقدرة القارة على الاستجابة لتغير المناخ من خلال المشاريع الخضراء والزراعية المنفذة في إطار المساعدة الإنمائية الخارجية.

في الختام، تؤيد جمهورية كوريا تمديد ولاية المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا لمدة ثلاث سنوات أخرى حتى آب/أغسطس 2027. ومن خلال ذلك التمديد، نعتقد أن منطقة وسط أفريقيا ستظل قادرة على الاستفادة من وجود الأمم المتحدة ودعمها، لا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام وتوطيد السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.